الانتخابات الرئاسية.. التحول الأكبر

• في الـ٢٠ من سبتمبر ٢٠٠٦م خاض اليمنيون أكبر ماراثون انتخابي في حياتهم السياسية منذ إعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني على قاعدة التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة، وكان المؤتمريون بالذات هم من أثبتوا بالفعل أنهم قد انتقلوا - دون أن يدركوا - إلى مرحلة الاحتراف السياسي والتميز في إدارة تلك الحملات الانتخابية الناجحة فحققوا فوزاً مزدوجاً وكاسحاً لم يكن متوقعاً من المؤتمريين أنفسهم خاصة فيما يتعلق بالانتخابات المحلية، أما الانتخابات الرئاسية فقد شكلت أكبر تحول ديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي، سجل فيها الرئيس علي عبدالله صالح سبقاً ديمقراطياً حقيقياً شهد له الأصدقاء والخصوم على حد سواء..

فبقدر ما كان قوياً وصلباً في قبول التحدي كان شهماً ورائعاً في قبول المنافسة مع خصم يمثل تكتل القوى التاريخية المعارضة الأكبر والأقدم في الحياة السياسية اليمنية، وكان صادقاً وموفقاً في تقديم برنامج انتخابي محدد الملامح والغايات شعاره «يمن جديد.. مستقبل أفضل» ذلك الشعار الذي اختزل في عمقه ومعانيه الآمال الكبيرة لليمنيين رجالاً ونساءً، وبالمثل جاء برنامج المؤتمر لانتخابات السلطة المحلية متأثراً ببرنامج الرئيس، فكان البرنامجان هما الجناحان اللذان انطلق بهما المؤتمريون إلى الفوز بثقة الشعب والاستمرار في التحليق في رحاب الوطن اليمني الكبير..

شارك في هذه الانتخابات ما يزيد على ستة ملايين ناخب وناخبة حيث توجهوا منذ الصباح الباكر في الـ٢٠ من سبتمبر ٢٠٠٦م لانتخاب رئيس للجمهورية من بين خمسة مرشحين متنافسين، وبحضور ٤٥٠٠٠ مراقب محلي من الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى ٤٠٠ مراقب دولي والذين عبروا عن اعجابهم بالديمقراطية اليمنية وبالوعي السياسي للمواطن اليمني وبالانتخابات اليمنية التي جرت بصورة آمنة وهادئة ومنظمة، وكانت المشاركة الواسعة للمرأة اليمنية في هذه العملية الانتخابية مثيرة ورائعة..

يونس هزاع •

دشن مرشح المؤتمر للانتخابات الرئاسية حملته الانتخابية من محافظة صعدة بذلك المهرجان الجماهيري الحاشد الذي قال فيه: إننا نشعر بالفخر بين الأمم لهذا الانجاز الديمقراطي.. ليكن تنافساً على برامج انتخابية دون تزييف وعي المواطنين أو الكذب عليهم.

مؤكداً أنه سيعمل مع الجماهير من أجل القضاء على الفقر والأمية وإيجاد فرص عمل للعاطلين، ومعلناً ان مؤتمراً للمانحين سيُعقد في بريطانيا لدعم مسيرة التنمية في اليمن، وقد قدمت بلادنا حزمة من المشاريع إلى ذلك المؤتمر لتمويلها من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الشقيقة والصديقة.

وبعد مهرجانات حاشدة في مختلف محافظات الجمهورية نظمها المرشحون الخمسة للانتخابات الرئاسية.. أنهى مرشح المؤتمر مهرجاناته الانتخابية بإقامة مهرجان انتخابي مشترك لأمانة العاصمة ومحافظة صنعاء في ساحة ميدان السبعين بأمانة العاصمة وجه فيه التحية لكل محافظات الجمهورية على مشاعرها النبيلة ومشاركتها الفاعلة في المهرجانات الانتخابية التي أُقيمت فيها، والرسالة القوية التي عبروا من خلالها عن مشاعرهم الطيبة في كل أنحاء اليمن.

ومضى قائلاً: إن من مهامنا المستقبلية تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين ومكافحة الفقر ومحاربة الفساد والمفسدين أينما وجدوا وترسيخ الأمن والاستقرار والطمأنينة في كل أنحاء الوطن ومكافحة الإرهاب ومواصلة جهود التنمية والتطور وتوفير فرص عمل للشباب..

مضيفاً: «لدينا حزمة من الإصلاحات السياسية والديمقراطية والإدارية والتشريعية والقضائية ضمن مهامنا المستقبلية، وتشجيع الاستثمارات وتدعيم الاقتصاد الوطني، إلى جانب الاهتمام بقضايا تعزيز الحريات وحماية حقوق الإنسان وتوسيع مشاركة المرأة وتعزيز دورها في خدمة المجتمع، وأيضاً حل مشاكل الثأر وعقد مؤتمر وطني للخروج بصلح عام ينهي مشاكل الثأر إن شاء الله في كل القبل والمحافظات اليمنية».. مشيراً إلى أنه «سيتم إنشاء مشاريع استراتيجية عملاقة وفي مقدمتها مشروع سكة الحديد ومشروع تسييل الغاز ومحطات للطاقة الكهربائية تعمل بالغاز ومصانع اسمنت وبناء مستشفيات تخصصية في كل أنحاء الوطن، وتوفير الكوادر المؤهلة المهنية».

وقال: «نعم للأمن والاستقرار، لا للفوضى والعنف والإرهاب، نعم للتنمية، نعم للاعتدال والوسطية، لا للغلو والتطرف، لا للقوى الظلامية، نعم للأمن والاستقرار والتنمية والوحدة الوطنية والديمقراطية التي نرسي قواعدها اليوم».

إن الانتخابات الرئاسية التي تزامنت مع الانتخابات المحلية التي جرت بذلك التنافس الكبير والشفافية العالية حققت بالفعل فعلاً مميزاً وتحولاً نوعياً في الممارسة الديمقراطية اليمنية، انتقل فيها الشعب اليمني من مرحلة التعلم والتجريب للديمقراطية إلى مرحلة أضحى معها معلّماً ومدرسة للديمقراطية، ليس نتيجة للحرية الواسعة في التنافس والضمانات الكبيرة التي وفرتها تلك الانتخابات، ولكن أيضاً في تكافؤ الفرص لدى جميع المرشحين في تقديم رؤاهم وبرامجهم، وتنظيم مهرجاناتهم الانتخابية، والمساحة التي توافرت للجميع في عرض أفكارهم على اختلافها في أجهزة الإعلام الرسمية (مرئية، ومقروءة، ومسموعة)، وفي الساحات العامة..

* الوكيل المساعد لوزارة الإعلام، الأمين العام للبرنامج العام للإعلام والاتصال السكاني

رمضان.. بدون قتال

عبدالله الشعوبي

• ما من شك أن قرار منع حمل السلاح حقق نتائج إيجابية خصوصاً الأيام الأولى من شهر رمضان الكريم، إذ كان لايمر يوماً واحداً إلاّ ونسمع أن فلاناً قتل بسبب شجار على «زربة قات» أو كيلو لحم، أو على دفع أجرة الباص، والسبب أن آلة القتل الفتاكة يحملها الشخص العادي ويتجول بها على مرأى ومسمع من الأجهزة الأمنية دونما حسيب أو رقيب والنتيجة أرامل وأيتام ومساجين.

الآن وبعد الحملة المكثفة التي قامت بها أجهزة الأمن والتي شملت الجميع دون استثناء لم نسمع ان هناك جريمة ما حدثت، وإذا نشب خلاف فإن «الصميل» هو البديل ونسبة الجريمة أخف.

وحقيقة المواطنون شعروا بالأطمئنان والارتياح الكامل، لأن رمضان هذا العام سيكون شهراً بدون قتال.

أمنية الجميع ان لاتقتصر هذه الحملة على فترة زمنية محددة بل يجب الاستمرار فيها ومعاقبة من يقوم بحملها خصوصاً وقد استشعر الجميع بمخاطرها واضرارها على المجتمع وما تخلفه من مآس في حياة المجتمع.

كما أن حمل هذه الآلة يشكل ظاهرة غير حضارية ومنظراً يشمئز له الزائر لهذا البلد أو الراغب في الاستثمار فيه فإنه لا يأمن على رأس ماله إلاّ في مجتمع آمن ومستقر.

بعض المتنفذين مازالوا يعانون من عقدة نقص وكأنهم بحملهم للسلاح أو بالسماح لمرافقيهم يشعرون بالزهو والافتخار والتعالي على الغير، ويا ريت والأمر يقتصر عند حد الخروج للتنزة، بل المصيبة الكبرى انه يدخل بيت الله لأداء الصلاة وبعده كتيبة من المرافقين المدججين بالسلاح، فهؤلاء الذين لايحترمون النظام ولا القانون يجب ان يوقفوا عند حدهم حتى يشعر المواطن بأن النظام يطبق على الجميع.

هذه حقيقتهم.. فليعرفها كل الشباب

• عندما قال الأستاذ عبدالقادر عبدالرحمن باجمال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، في معرض مقابلة أجرتها معه صحيفة «الغد» مؤخراً: «إن هذه المظاهرات ليس لها علاقة لا بالمطالب ولا بالحقوق، طالما تطلع منها مثل هذه الشعارات الانفصالية واللاوطنية»، كان محقاً إلى أبعد الحدود في تحليله لنوايا وأهداف أقطاب «المشترك».

فالمتتبع لسير مجريات الأمور في بلادنا، وما جاءت به وتأتي من قرارات ومعالجات صائبة لقضايا ومطالب المواطنين، يتضح له من استقراء سريع للخطاب الإعلامي الذي يعكس موقف أقطاب «المشترك» تجاه تلك القرارات وهذه المعالجات، ويستشف من دون صعوبة، أنهم لا يسعون من وراء ما صعدوه من احتقانات وما سيروه من مظاهرات واعتصامات، إلى الضغط في اتجاه تحقيق مطالب وحقوق المواطنين- كما يدعون ذلك نفاقاً- بل يهدفون إلى تنفيذ مخطط حيكت حبائله من قبل قوى الخارج المتربصة، ويرمي إلى إثارة ما يدعوه بـ«القضية الجنوبية»، والمساس بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي.

علي الصيعري

فكما هو معروف في أن أي حراك مجتمعي كان، أو نضال سلمي في سبيل حقوق ومطالب له هي التصعيد في حال رفض السلطة لتلك الحقوق والمطالب شريطة أن تكون مشروعة ووفق أسس عقلانية وموضوعية، أو التهدئة في حال استجابتها وإقدامها على طرح الحلول والمعالجات لهذه القضايا..

ولكن شيئاً من هذا القبيل لم يقدم عليه اقطاب «المشترك»، بل اتجهوا بالمواطنين للتصعيد وإثارة الفتن والشغب، على الرغم من مبادرة فخامة الأخ الرئيس المعلم- حفظه الله- للاستجابة لمطالب المتقاعدين، والتوجه الصادق للسلطة نحو محاربة الفساد، ومكافحة البطالة، والتخفيف من الفقر، وتقويم الظواهر السلبية في المجتمع.

ومنذ صدور قانون المناقصات العامة الذي سيحد، بلا شك، من الفساد الإداري، وصدور قانون تشكيل اللجنة العليا لمحاربة الفساد، وتشكيل اللجنة العليا لمتابعة وتقويم الظواهر السلبية، وصولاً إلى قرار العودة إلى العمل بقانون «خدمة الدفاع الوطني»، والخطاب الإعلامي لمعتاولة «المشترك» هو ذات الخطاب التهييجي والاستعدائي للمواطنين ضد الدولة، بل تجاوزه إلى التحريض على الوحدة الوطنية وتصديع بنيان السلم الاجتماعي.

لقد لاحظت- كما لاحظ العديد- إن هذا الخطاب الإعلامي يواصل باستماتة فتح النار على كل ما هو إيجابي تقدم عليه السلطة والحزب الحاكم وحكومته، فمن تقليله- أي الخطاب الإعلامي- لأهمية وجدوى قانون المناقصات، وقانون تنظيم حمل وحيازة السلاح، ومحاربة الفساد، إلى معارضته الأخيرة لقرار العودة بالعمل بقانون خدمة الدفاع الوطني.

فما نشرته صحيفة «الصحوة» في عددها الأخير رقم (١٠٩٥) حول العودة لقانون الدفاع الوطني والذي من شأنه أن يستوعب مئات الآلاف من الشباب العاطلين عن العمل، لهو خير دليل على ما ذهبنا إليه من سوء أهداف ونوايا معتاولة «المشترك» مع التذكير أن هذا المطلب كان على قائمة المطالب التي طرحها الاعتصام الأول للمتقاعدين والشباب العاطلين عن العمل.

لا أود أن اجاري هؤلاء في سفسطتهم السياسية، بل أترك الحكم لكل الشباب الذين دفعوا بهم إلى تلك المسيرات والتظاهرات، وها هم اليوم يعترضون على أول خطوة تقوم بها السلطة لتحقيق مطالب هؤلاء الشباب، حتى يعرفوهم على حقيقتهم، ويعرفون أي لعبة قذرة يلعبها اقطاب «المشترك» ضدهم وضد وطنهم ووحدتهم الوطنية.

التمسك بالثوابت الوطنية

• عبثاً صار الحديث والتفكير بالعودة بهذا الوطن إلى ما كان عليه قبل ٤٦ عاماً.. لأن ما حدث ويحدث اليوم من انجازات ومنجزات وخدمات عامة كافٍ لإلجام كافة التفكيرات بمثل هذه الترهات والدعاوى الحاقدة التي تطلق بين الحين والحين وتحنُّ إلى ماضيها القديم الذي قدمت فيه كل أساليب القهر والظلم والاستبداد..

○ إن الدعاوى والرؤى التي ترى أن الحاكمية يجب أن تُحصر في سلالة بعينها تظل حمقاً عفى عليه الزمن ومن الطبيعي أن تلقى استهجاناً ورفضاً من الشعب الذي عرف كيف يحكم نفسه بنفسه من خلال الصندوق وفي ظل أجواء ديمقراطية حرة ونزيهة.. ومن الصعب أن تجد هذه الدعاوى اشخاصاً يتبعونها ويلبونها لأن كل الشعب يرفض أن يتموضع في مواقع الرعايا والخدم لفلان أو علان..

احمد ناصر الحدا

وإذا كانت مخلفات ذلك الواقع الأليم والحكم المستبد لم تنته حتى الآن، وبعد مرور ٤٦ عاماً على انتصار الإرادة الشعبية وكسر التبعية والذل نعجب من الأصوات النشاز والفكر المتعفن الذي يدعو إلى الرجوع إلى تلك الحقبة المظلمة، وتأتي مثل هذه الأصوات في وقت أصبح الشعب اليمني أكثر وعياً، وقادراً على التمييز بين كل الرؤى والدعوات وما تهدف إليه..

○ قليلون هم الذين يعيشون أزماتهم النفسية وضيقهم حيال ما يتمتع به الوطن من أمن واستقرار وتنمية وسلم اجتماعي، لذا نجدهم يطلمسون دعواتهم ويفلسفون رؤاهم، ويستغلون الظروف ويقتنصون الفرص كي يجدوا من يقول لهم نحن معكم، بالإضافة إلى بحثهم الدؤوب عمن يشتري ضمائرهم ووطنيتهم الهشة بحفنة من المال مقابل إثارة المشاكل وبث النعرات..

لكنهم سرعان ما يتكشفون أمام أنفسهم الضعيفة، ويضعفون أمام إصرار هذا الشعب العظيم على التمسك بثوابته الوطنية..

○ ما أود قوله: ليس غريباً على شعبنا أن يمرَّ بمنعطفات صعبة.. في كل الأحوال هو قادرٌ على تجاوزها، كما أنه ليس بالغريب عليه أن يرمي كل دعوات الفوضى وراء ظهره ويؤكد تمسكه بأهداف ثورته ووحدته الوطنية، ويفوّت الفرص على كل المأجورين والخائنين.. «للثورة المجد وللشعب واللواء الولاءُ».

□ مدير ثانوية عبدالناصر

إلاّ إذا
المعارضة وشرف تحريك الشارع

• من الخطأ القول إن المعارضة هي التي حرّكت الشارع في قضية المتقاعدين، لأن ذلك شرف تدّعيه المعارضة وتهمة لا تنكرها، والصحيح أن المعارضة استغلت تحرك الشارع لصالحها وكان دورها سلبياً في تلك المظاهرات السلمية، فجاءت بعض قياداتها من خلف الصفوف لترفع شعارات مناطقية وتصب الزيت على النار، واقتصر دورها على إحداث الشغب والتحريض عليه بغرض ابتزاز الدولة.

عبدالولي المذابي

واذا كان ما قامت به نكاية بالسلطة، فمن الواجب اعادة النظر في دورها ومحاسبتها خصوصاً اذا ما تم توجيه القضية في مسار جنوبي وشمالي.

قضية المتقاعدين اثبتت أن المعارضة بعيدة عن الشارع وبعيدة عن هموم المواطنين، وهو ما يستوجب اقصاءها عن الحوار وإدخال الاطراف الحقيقية التي تمثل قضايا الناس حتى وإن كانت جمعية تنسيق المتقاعدين، أو أية هيئات اخرى لديها قضية حقيقية تهم الناس.

واذا كان المؤتمر الشعبي العام قد أخطأ بإهمال قضية المتقاعدين، فإن المعارضة قد أخطأت مرات بانفصالها عن قضايا أكثر من ٣٠ ألف مواطن يمني، ثم قامت باستغلالها كلغم سياسي..

وأخّطأت عندما حاولت التدخل سلباً في تلك المطالبات السلمية بالحقوق القانونية للمتقاعدين واستغلالها بصورة غير وطنية.

ويكفي المؤتمر فخراً انه اعترف بالخطأ على الرغم من أنه لا يتحمل مسئوليته لوحده، ثم عمل على إصلاحه ومعالجته ولو بعد حين، وهي شجاعة موقف تُحسب له لا عليه.

أما حال المعارضة المعوج فلن يتسنى إصلاحه إلاّ اذا تبنت هموم الشارع واقتربت من الناس لتعمل بشكل ايجابي على حل مشاكلهم وتساعد الدولة في ايجاد المعالجات المنطقية والواقعية من منظور وطني وحرص على المصلحة العامة التي يفترض أنها مسئولية الجميع في هذا الوطن، على اعتبار أن أي اختلالات أو مشاكل تنعكس آثارها على الجميع.

بوضوح

ابن النيل

رمضان وفضائياتنا العربية

• مع تسليمنا المبدئي بأهمية أن نحتفي بحلول شهر رمضان المبارك بما يليق وعظمة هذا الشهر الكريم، إلاّ أن فضائياتنا العربية في معظمها إن لم يكن في مجملها.. عادة ما تستقبل شهرنا الفضيل هذا كلٌ على طريقتها، وإن تسابقت فيما بينها سعياً لتضمين خططها البرامجية ما تيسر من المسلسلات التلفزيونية وبرامج التسلية والترفيه، ومن ثم.. رفدها بجرعات روحانية متواضعة، على أمل أن تتناسب مع كونه بمثابة أوكازيون سنوي، لتعويض ما فاتنا قبل حلوله من شعائر الالتزام الحق بتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف.

ويبدو أن فضائياتنا هذه لم تشأ أن تأخذ بعين الاعتبار حقيقة ان في احتفائنا بحلول شهر مُعظّم كهذا ما يستوجب اعتبارها مناسبة للتذكير بأوضاع إخوة لنا هنا وهناك، منهم -على سبيل المثال- من يستقبلون رمضان تحت وطأة تضييق الخناق عليهم بغية تجويعهم، وإمعاناً في إذلالهم كذلك، مثلما هو حال أهلنا في قطاع غزة المحاصر، ومنهم من طال أمد افتقادهم للحد الأدنى من حيثيات الأمن والطمأنينة، حيث رائحة الموت والخراب.. وحدها التي تحظى بأحقية الانتشار بين ربوع بلادهم، مثلما هو حال أشقائنا العرب في عراق ما بعد صدام حسين، إلى غير ذلك مما ينبغي أن نتوقف أمام تداعياته الإنسانية الموجعة بقدر مستحق من التأمل والاهتمام، لعل في ذلك ما من شأنه استنهاض ما تبقى لدينا من دلائل نخوتنا العربية الأصيلة، خشية أن تستبد بها دواعي الإحباط والتيئيس، وقد أُتيحت لها حرية أن تتكاثر في زمننا هذا، بفعل تبلّد مشاعر أولي الأمر فينا، ممن أداروا ظهورهم لهموم بني قومهم، وأغمضوا أعينهم عن كل ما يتعلق بقضايانا المصيرية العليا.

ويكفي أن قوات الاحتلال الصهيوني.. باتت تتحكم في حرية أداء أهلنا هناك فريضة صلاة الجمعة في رحاب المسجد الأقصى المبارك، مثلما حدث يوم الجمعة الماضي والناس صيام.

وعلى الجانب العراقي.. نجد الرئيس الأمريكي جورج بوش وما قاله صراحة ودون مواربة في مستهل شهر الصيام ذاته، من أن قوات بلاده باقية في بلاد الرافدين إلى أجل غير مسمى، وحتى بعد انتهاء ولايته.

ولا غرابة في ذلك.. مادام أركان نظامنا الرسمي العربي بمنأى عن جراح بني جلدتنا، وما دامت فضائياتنا العربية زاخرة بالمسلسلات الاستهلاكية إياها.. وإلى حديثٍ آخر.